

الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

المال عصب حياة الإنسان وهو إحدى الضروريات الخمس التي لن يستقيم العيش البشري إلا به. ومن أجل ذلك جعل حفظه كلية من كليات الشريعة الخمس، إذ هو محل انتفاع الناس لتشغيل حياتهم وبه تسد حوائجهم. وقد طبع الله تعالى حبه في نفوس البشر؛ فقال سبحانه: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} ¹، ووصفه بأنه خير؛ كما قال: {وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ} ²، أي: إن الإنسان يحب المال قوي وفي طلبه مجد، فسمى الله تعالى المال في هذه الآية خيرا وقد يكون في الحقيقة شرا، ولكن الناس يجدونه خيرا فسماه خيرا ³.

فالشارع لم يمنع الإنسان في الحصول على المال وتملكه، وإنما أباح ذلك مع الضوابط والأنظمة؛ لأنه من المتقرر في الشريعة الإسلامية أن المال وكل شيء في الكون مملوك لله عز وجل. فالله هو المالك الحقيقي، وأما الإنسان فحيازته للمال حيازة نسبية، وهي حيازة أمانة ووديعة. ولذلك لا ينبغي للإنسان أن يتصرف في ماله كما يشاء كسبا وإنفاقا، لا سيما بطريقة حذر منها الشارع الحكيم. فتصرف الإنسان في المال تصرف قاصر خاضع لتصرف الله وحكمه.

¹ سورة الفجر: 20.

² سورة العاديات: 8.

³ انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، اعتناء:

عماد الدين فراج، الناشر الدولي، الطبعة الأولى، عام 1431هـ/2010م، ج2/ص1648.

والمسلم مأمور باكتساب الحلال وأكل الطيبات من المال، قال تعالى: {يَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ} ⁴. قال الصابوني -رحمه الله- في تفسيره: "يأمر الله جل ثناؤه
عباده المؤمنين بأن يتمتعوا في هذه الحياة بما أحله لهم من الكسب الحلال، والرزق الطيب،
والمتاع النافع، وأن يأكلوا من لذائد المآكل التي أباحها لهم، ورزقهم إياها بشرط أن تكون من
الحلال الطيب" ⁵. ومنهي عن اكتساب الحرام وأكل الخبائث من المال، قال تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبُطْلِ} ⁶. قال القرطبي -رحمه الله-: "والمعنى: لا يأكل بعضكم مال بعض بغير
حق. فيدخل في هذا: القمار، والخداع، والغصب، وجحد الحقوق، وما لا تطيب به نفس
مالكه، أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس مالكه، كمهر البغي، وحلوان الكاهن، وأثمان
الخمور والخنازير وغير ذلك...". ⁷ فجميع أنواع المكاسب حرمتها الشريعة يجب على كل مسلم
اجتنابها والحذر من تعاطيها؛ لأنه مسؤول عنها يوم القيامة، ولا تزول قدماه حتى يجيب عن
السؤال: "من أين اكتسب ماله وفيما أنفقته؟". فالالتزام بأحكام الحلال والحرام وضوابطه أمر
واجب على كل مسلم حتما لا محالة.

⁴ سورة البقرة: 172.

⁵ الصابوني، محمد على، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، الدار العالمية للنشر والتجليد، الطبعة:
الأولى، عام 1436هـ/2015م، ج1/ص124.

⁶ سورة البقرة: 188.

⁷ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن
التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، عام 1427هـ/2006م، ج3/ص223.

ولكن مع الأسف الشديد فقد انتشرت المحرمات اليوم انتشارا بليغا كما هو مشاهد، حيث ضعف الوازع الديني وقل الورع وكثر السباق إلى جمع المال أكثر ما يمكن. فنجد كثيرا من الناس يتعاملون بالربا، والقمار، والغصب، والاختلاس، وكذلك أنواع التجارة في المحرمات؛ من بيع فاسدة، وخمر، وأعراض، وغير ذلك من أنواع المكاسب غير الشرعية. بل وقد أصبح الأمر عاديا معلوما بينهم، فيتعاملون بها من غير حرج ولا استحياء. فصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال: ((يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام))⁸. وهذا من طبيعة البشر من شدة حبه للمال إذا لم يصنعه التقوى. وقال صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: ((لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب))⁹. ففي هذا الحديث إشارة إلى أن سعي الناس في جمع المال سعيا مذموما قد يوقعه في الشبهات والمحرمات، ولكنه مع ذلك قد أرشد الرسول صلى الله عليه وسلم أمته على أن من تاب منها تاب الله عليه.

فهذا من حكمة الله تعالى ورحمته بعباده، حيث جعل أمام كل مشكلة حلا، وكل بلاء فرجا، وكل ذنب توبة، يخرج بها المسلم من ظلمات الذنوب والمعاصي إلى نور الهداية والمغفرة.

⁸ أخرجه البخاري: 1954، كتاب البيوع، باب من لم يبال من حيث كسب المال. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار الإمامة) - دمشق، الطبعة الخامسة، 1414 هـ - 1993 م.

⁹ أخرجه مسلم: 1048، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديان لابتغى ثالثا. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (206 - 261 هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، 1374 هـ - 1955 م.

فالمسلم غير الرسول -صلى الله عليه وسلم- ليس معصوما من آفات المكاسب والمعاملات. فقد يقع، بل ينغمس في أدران الشبهات والمحرمات. ولكن التقي هو الذي يراجع نفسه دائما ويرجع إلى سبيل ربه تائبا، راجيا مغفرته، حذرا من وعيده وعقابه الشديد؛ فيسعى إلى سبيل التخلص مما لديه من المال الحرام حتى تبرأ به ذمته أمام خالقه وخالقه.

ولكنه تبقى مشكلة أمام التائبين في كثير من الأحيان؛ فقد تتجمع لدى واحد أموال كثيرة مكتسبة من الأعمال المحرمة، وأحيانا تتداخل وتختلط بين حلاله وحرامه، فيصبح الفصل والضبط بينهما في كثير من المسائل وتحديد كل واحد منهما أمرا عسيرا. ويزداد عسرا في زماننا مع كثرة وتنوع المعاملات المعاصرة. وهذه المسألة قد تجعل التائبين في الحيرة من أمرهم؛ كيف يصنعون بأموالهم تلك بعد توبتهم. فيظن بعضهم أن مجرد التوبة تكفيهم وتجب ما قبله، ويعتبرون ما قبضوه بأيديهم حلال طيب لهم فينتفعون به من غير حرج. وبعضهم من يحاول أن يتخلص منها جميعا لصعوبة التمييز بين حرامها وحلالها فيصبح فقيرا معدما، يواجهون مشاكل جديدة في حياته، ومنهم من يكون في وسط الموقفين، فيتخلص من بعض الأموال وينتفع بالباقي سدا لضروريات حاجاته بعد التوبة.

ولذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة كشف بعض المسائل المتعلقة بموضوع المال الحرام، خاصة ما يتعلق بطريقة التوبة منه ومن الربح الناشئ عنه، وما مدى جواز الانتفاع به حسب الأحوال والظروف التي يعاشرها هذا التائب، وما مصارفه الصحيحة إن لم يكن له ذلك. وكذلك ذكر التفصيل لمسائل التحلل لتحقيق شروط قبول التوبة، استنادا إلى آراء الفقهاء سلفا

وخلفا مع محاولة الترجيح بينها. عسى أن يكون هذا البحث معينا لسير التائبين حتى يصلوا إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة.

ب. مشكلات البحث

سيحاول الباحث في هذه الدراسة حل المشكلات التالية:

1. ما كيفية التوبة من المال الحرام؟
2. هل للتائب الانتفاع بما اكتسبه من المال الحرام بعد التوبة؟ وما ضوابطه؟

ج. أهداف البحث وفوائده

1. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- أ) معرفة كيفية التوبة من المال الحرام.
- ب) معرفة ضوابط الانتفاع بالمال الحرام بعد التوبة.

2. فوائد البحث

وأما فوائد البحث فتتلخص من خلال ما يلي:

- أ) الفوائد العلمية:

الإسهام في تطوير العلوم الشرعية ونشرها، خاصة ما يتعلق بقضايا المال الحرام

وما يتولد منه كسبا وإنفاقا من بين مباحثه الكثيرة.

(ب) الفوائد العملية:

ترغيب المسلمين في التوبة من المال الحرام وحثهم على تطهير أموالهم وإرجاع

الحقوق إلى أصحابها مما يؤدي إلى تقوية العلاقة الأخوية وتقليل العداوة بينهم.

د. الدراسات السابقة

بعد التتبع والبحث عن الكتب والبحوث حول موضوع التوبة من المال الحرام التي لها

علاقة بهذا البحث، وجد الباحث بعض الرسائل والبحوث التي تتكلم حول هذه المسألة؛ منها:

1. أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي.

بحث قيم أصله رسالة جامعية، كتبه الدكتور عباس أحمد محمد الباز، مطبوع سنة

1418هـ الموافق سنة 1998م بدار النفائس الأردن. وقد تناولت الرسالة موضوع أحكام المال

الحرام وما يتعلق به من أحكام الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي. ومن أهم النتائج التي

توصلت إليها هذه الرسالة التي تتعلق ببحثي من حيث التشابه:

(أ) إن المال الحرام هو كل ما حرم الشارع على المسلم حيازته وتملكه. وهو إما أن يكون محرما

لذاته أو لغيره.

(ب) المال الحرام لا يدخل في ملك المسلم عموما يسيرا كان أم كثيرا.

ج) من شروط قبول التوبة من المال الحرام هو رد المال إلى مالكه إن كان معلوماً أو إلى مصرفه الشرعي إن كان مجهولاً.

د) الربح الناشئ عن استثمار المال الحرام يتبع رأس المال ولا يستحق الآخذ منه شيئاً؛ لأنه ليس لعرق ظالم حق.

وقد استفاد الباحث من هذه الرسالة كثيراً بحيث تحدثت في مباحث كثيرة حول موضوع المال الحرام وما يتفرع منه؛ إلا أن هناك اختلافاً مع هذا البحث في أن الدكتور عباس لم يتطرق إلى تفصيل موضوع الربح الناشئ عن استثمار المال الحرام المأخوذ برضا صاحبه الذي هو من أهم موضوع بحثي. فقد اكتفى الدكتور في مبحثه ذلك حول الربح الناشئ عن استثمار المال الحرام الذي أخذ بغير رضا صاحبه فحسب.

2. المال الحرام: تملكه، وإنفاقه، والتحليل منه.

بحث كتبه عبد العزيز بن عمر الخطيب، أستاذ مشارك في قسم الفقه كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية. وقد أصدرته مجلة جامعة الملك سعود في العلوم التربوية والدراسات الإسلامية سنة 1429هـ الموافق سنة 2008م. وقد تناول هذا البحث حول موضوع المال الحرام، وبين فيه طرق التملك المال الحرام وأحكامه، وبعض المسائل التي تتعلق بإنفاقه؛ كالإنفاق على نفس حائزه وعياله، وإنفاقه لأداء فريضة الحج وتشبيد المساجد، ثم بين أخيراً أحكام التحلل من المال الحرام وطرقه مبيناً فيه مع ذكر أقوال العلماء وأدلتهم في المسألة.

وبحث الشيخ عبد العزيز الخطيب هذا بحث قيم، ويختلف عن هذا البحث في أنه لم يتعرض إلى مسألة الربح الناشئ عن استثمار المال الحرام بحثا وافيا تفصيليا الذي هو من أهم موضوع بحثي.

3. في إشكالية التوبة من المال الحرام.

بحث كتبه الدكتور محمد شريط، وهو باحث من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر. وقد أصدرته مجلة التراث (J-ALT) الرقم: 04 العدد: 7 سنة 2017م، وهو منشور في (ASJP (Algerian Scientific Journal Platform). تناول هذا البحث القيم مسائل التحلل والتخلص من المال الحرام كآلية التوبة النصوح مع ذكر الطريقة العملية لمن أراد التوبة من المال الحرام. وقد ذكر فيه بعض الإشكاليات التي يوجهها التائبون نحو أموالهم المحصلة من المكسب الحرام مما قد يكون نافعا ومسهلا لهم في سير توبتهم.

وقد وجد الباحث فيه تشابها مع هذا البحث إلا أن الدكتور محمد شريط لم يفصل في مبحثه حول المال الناشئ عن المال الحرام تفصيلا. وهذا موضع الاختلاف بين هذا البحث وبحثي، حيث سيفصل تلك المسألة فيه أكثر بإذن الله تعالى.

4. التصرف بالمال المكتسب حراما.

بحث كتبه محمد أنس خرفان، وهو باحث من جامعة إستانبول صباح الدين زعيم تركيا، كلية العلوم الاجتماعية، ماجستير الاقتصاد الإسلامي والحقوق. وقد أصدرته AJSP (Arab Journal for Scientific Publishing)، وهي المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع عشر سنة

2020م. تناول هذا البحث تحديد آليات التصرف بالمال المكتسب عن طريق غير شرعية. وعرض فيه أقسام المال الحرام وطرق اكتسابه مع ذكر أقوال العلماء وبيان أدلتهم في مصارف ذلك المال، وكيفية التحلل منه لأجل إبراء ذمة حائزه شرعا. وختم بحثه ببيان وجوه الانتفاع بالمال الحرام.

وقد وجد الباحث مما كتبه محمد أنس موضوع المال الحرام وما يتعلق به من أحكام الانتفاع به؛ إلا أنه لم يتطرق إلى مسألة الانتفاع بالربح الناشئ عن استثمار ذلك المال الحرام الذي هو من أهم موضوع هذا البحث.

5. الأحكام الفقهية المتعلقة بالتصرف في المال غير المشروع في ميزان الفقه الإسلامي.

بحث كتبه الدكتور صالح بن عبد الرحمن بن عبد العزيز، وهو أستاذ مساعد بقسم الشريعة الإسلامية في كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف. وقد أصدرته مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السادس والثلاثون، شهر أكتوبر سنة 1443هـ الموافق 2021م. تناول هذا البحث موضوع التصرف في المال غير المشروع من الناحية الفقهية. فبين في التمهيد مفهوم المال والتصرف وأسباب كسب المال المكتسب بطريقة مشروعة وغير مشروعة، وبين في المبحث الأول أوجه الانتفاع بالمال غير المشروع في أداء العبادات كأداء فريضة الحج وتشديد المساجد من المال الحرام وجواز وقفه، ومدى حل انتفاعه للغير حيث انتقل بطريقة مشروعة كالوصية، والهبة، والإرث. ثم تحدث في المبحث الثاني ما تعلق بالتصرف في المال غير المشروع، وجواز الأخذ منه لحاجة الفقر والعوز، وبين فيه مسألة التصرف في المال الحرام إذا كان مأخوذا برضا صاحبه

وكيف رده إذا كان مجهول الصاحب. وأخيرا تحدث عن جواز الأخذ من ربح المال الحرام إذا ما تم استغلاله واستثماره.

وقد وجد الباحث مما كتبه الدكتور صالح تشابها في بعض مباحثه مع موضوع هذا البحث. إلا أنه لم تطرق إلى مسألة الانتفاع بالربح الناشئ عن المال حرام المأخوذ برضا صاحبه. وقد اكتفى بما أخذ بغير إذن صاحبه كما بحث في البحوث المتقدمة.

هـ. الإطار الفكري

تبنى فكرة هذا البحث على دراسات الأحكام الفقهية المتعلقة بموضوع التوبة من المال الحرام وما تولد منه من المال المستثمر، وما يتعلق به من أحكام الانتفاع به، ومصارفه التي حددتها الشريعة مستشهدا بأقوال العلماء وأدلتهم سواء كانوا متقدمين أو معاصرين مع المقارنة والترجيح بين الآراء، ثم ذكر ضوابطها حتى يكون حلا لبعض المشاكل التي يواجهها المسلمون نحو أموالهم بعد التوبة وفق أحكام ومقاصد الشريعة.

و. منهج البحث

1. نوع البحث

يعتبر هذا البحث من باب الدراسات الإسلامية وهو بحث مكتبي، حيث إنه يعتمد على استخدام المراجع والوثائق المكتبية والبحوث السابقة. وينتهج الباحث في كتابته المنهج

الوصفي التحليلي المصحوب بالاستدلال والتعليل والمقارنة بين أقوال العلماء السابقين والمعاصرين مع توثيقها والترجيح بينها.

2. مصادر المعلومات

مصادر المعلومات لهذا البحث يتكون من:

أ) المصادر الأساسية: القرآن الكريم، وكتب التفاسير، وكتب الأحاديث، وكتب شروح الأحاديث، والكتب الفقهية من المذاهب الأربعة التي تمثل آراء العلماء المتقدمين، وبعض الرسائل العلمية والبحوث الجامعية والشبكة العنكبوتية التي تمثل آراء العلماء المعاصرين.

ب) المصادر الثانوية: المعاجم اللغوية والأصولية، والمجلات والمؤلفات لها صلة بالموضوع، والشبكة العنكبوتية.

3. جمع المعلومات

يتبع الباحث الخطوات التالية:

أ) استقراء أقوال الفقهاء من مصادر كتب الفقه المعتمدة، خاصة المذاهب الأربعة، وكذلك استقراء أقوال العلماء المعاصرين والبحوث الجامعية.

ب) عزو الأقوال إلى أصحابها.

ج) عرض المسائل الفقهية وتحليلها، حيث يقوم الباحث بتخريج المسائل ببيان وجه الاتفاق والاختلاف.

هـ) الترجيح بين آراء الفقهاء ومحاولة إبداء رأي الباحث في المسألة.

و) تخرج الآيات القرآنية بذكر سورها وأرقامها.

ز) تخرج الأحاديث النبوية وأخذها من مصادرها الحديثية.

ح) الرجوع إلى كتب التفسير في بيان مدلولات الآيات القرآنية ذات الصلة بالموضوع.

ط) الرجوع إلى كتب شروح الأحاديث في بيان مدلولات الأحاديث ذات الصلة بالموضوع.

ي) الرجوع إلى معاجم اللغة العربية في بيان الكلمات الغامضة أو الغريبة.

ك) ذكر اسم المصادر واسم المؤلف في الهامش وذكر دار النشر وعدد الطبعة وسنتها مع

ذكر الجزء والصفحة، وذلك عند توثيقه لأول مرة. فإن تكرر ذكره اكتفى الباحث

بالإشارة إلى اسم المؤلف واسم الكتاب مختصراً مع ذكر الجزء والصفحة.

ل) ذكر نتائج البحث في الخاتمة وبعض التوصيات.

م) ذكر أسماء المصادر والمراجع في الفهارس.

ز. خطة البحث

اشتمل هذا البحث على خمسة أبواب، وهي كما يلي:

الباب الأول: المقدمة، وهي تتكون من خلفية البحث، ومشكلات البحث، وأهداف

البحث وفوائده، والدراسات السابقة، والإطار الفكري، ومنهج البحث، ثم خطة البحث.

وأما الباب الثاني: فتناول الباحث فيه حول مفهوم التوبة، والمال الحرام، والألفاظ ذات الصلة بها، وقد قسم الباحث هذا الباب إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول، يتكلم فيه الباحث عن مفهوم التوبة ومكانتها في الإسلام، وفيه مبحثان: المبحث الأول: تعريف التوبة ومشروعيتها، والمبحث الثاني: النصوص الواردة في الحث على التوبة ومبادئها. والفصل الثاني، يتكلم فيه عن مفهوم المال الحرام ومكانته في الإسلام، وفيه مبحثان: المبحث الأول: تعريف المال الحرام، والمبحث الثاني: النصوص الواردة في ذم كسب المال الحرام وأكله. والفصل الثالث، يتكلم فيه عن مفهوم الألفاظ ذات الصلة بالتوبة من المال الحرام، وفيه مبحثان: المبحث الأول: مفهوم التحلل من المال الحرام، والمبحث الثاني: مفهوم الربح الناشئ عن المال الحرام.

وأما الباب الثالث: فتناول الباحث فيه بيان أقسام المال الحرام، وطرق اكتسابه، وشروط قبول التوبة منه، وقد قسم الباحث هذا الباب إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول، يتكلم فيه الباحث عن أقسام المال الحرام، وفيه مبحثان: المبحث الأول: المال الحرام لذاته، والمبحث الثاني: المال الحرام لغيره. والفصل الثاني، يتكلم فيه عن طرق اكتساب المال الحرام وبيان ملكيته، وفيه مبحثان: المبحث الأول: المال الحرام المأخوذ بغير إذن صاحبه، والمبحث الثاني: المال الحرام المأخوذ بإذن صاحبه. والفصل الثالث، يتكلم فيه عن شروط التوبة من المال الحرام وتحقيقها، وفيه مبحثان: المبحث الأول: شروط التوبة من المال الحرام، والمبحث الثاني: صور رد المظالم إلى أصحابها في تحقيق صحة التوبة.

وأما الباب الرابع: فتناول الباحث فيه الكلام عن أحوال الناس في التوبة من المال الحرام وطرق التحلل منه وضوابط الانتفاع به والربح الناشئ عنه، وقد قسم الباحث هذا الباب إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول، يتكلم فيه الباحث عن التوبة من المال الحرام حال المكتسب معتقدا حله، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التوبة من المال الحرام المكتسب قبل الإسلام، والمبحث الثاني: التوبة من المال الحرام المكتسب بعذر الجهل، والمبحث الثالث: التوبة من المال الحرام المكتسب بعذر التأويل. والفصل الثاني، يتكلم فيه عن التوبة من المال الحرام حال المكتسب عالما بجرمته، وفيه مبحثان: المبحث الأول: إذا أمكن التمييز بين المال الحلال والمال الحرام، والمبحث الثاني: إذا لم يمكن التمييز بين المال الحلال والمال الحرام. والفصل الثالث، يتكلم فيه عن ضوابط الانتفاع بالمال الحرام والربح الناشئ عنه بعد التوبة، وفيه مبحثان: المبحث الأول: انتفاع التائب بأصل المال الحرام، والمبحث الثاني: انتفاع التائب بالربح الناشئ عن المال الحرام

وأما الباب الخامس: فالخاتمة، ويعرض فيها نتائج البحث التي توصل إليها الباحث

وذكر بعض التوصيات.